



# إعطاء الأولوية للتعليم خلال كوفيد-19

الطرق الأكثر فعالية لاستمرار تعلم الأطفال  
أثناء الجائحة وبعدها

توصيات اللجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم

يناير/كانون الثاني 2022

أعد هذا التقرير اللجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم، بدعم من أمانتها، التي تضم باحثين من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية في المملكة المتحدة، والبنك الدولي، ومكتب البحوث التابع لليونسيف - إينوشنتي. الاحكام الواردة فيه صادرة عن الفريق نفسه وتستند إلى قراءته للبحوث والأدلة المتاحة ولا تعكس استنتاجات التقرير بالضرورة مواقف سياسات مؤسسات أعضاء الفريق، أو المؤسسات الداعية إلى الاجتماع والمؤسسات المضيفة.

هذا مقتطف، ويتوفر التقرير الأصلي الكامل باللغة الإنجليزية هنا ولا تتضمن هذه النسخة المترجمة القسم 1، والقسم 2، والمراجع.

يجب الاستشهاد بهذا المنشور على النحو التالي: اللجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم. (2022). إعطاء الأولوية للتعلم خلال كوفيد-19: الطرق الأكثر فعالية لاستمرار تعلم الأطفال أثناء الجائحة وبعدها. [ك. أكيامبونغ، تي. أندرابي، إيه. بانيرجي، آر. بانيرجي، إس. داينارسكي، آر. غلينستر، إس. غرانثام-مكريغور، كيه. موراليداران، بي. بابير، إس. روتو، جيه. سافيدرا، إس. شمليكس، إتش. يوشيكافا]. واشنطن العاصمة، لندن، فلورنس: البنك الدولي، وزارة الخارجية والتنمية البريطانية، ومكتب اليونسيف للبحوث - إينوشنتي.

#### شكر وتقدير

تعرب اللجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم (GEEA) عن امتنانها لكوامي أكيامبونغ وريتشل غلينستر لتوجيه العمل المتعلق بهذا التقرير، ولوزارة الخارجية والتنمية البريطانية، والبنك الدولي، ومكتب البحوث التابع لليونسيف - إينوشنتي لجمع اللجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم وتزويدها بالموظفين الذين قدموا الدعم لها أثناء إعداد هذا التقرير. وتود على وجه الخصوص أن تشكر نعوم أنغريست وأبلاردو دي أندا كاساس، وموظفي وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (على وجه الخصوص ريتشل هينتون وكيت جيفريز)، ومجموعة البنك الدولي (على وجه الخصوص راجا بنتاويت كاتان، وهالسي روجرز، وديون فيلمر)، ومكتب اليونسيف للبحوث - إينوشنتي (على وجه الخصوص مات بروسارد وجيسيكا بيرغمان)، والموظفين والاستشاريين من مانيون دانييلز (على وجه الخصوص ماريا بريندلماير، ورولا خادوري، وأليثيا أوزبورن، وأديلا بريانسو) وإميلي كوبيتو من جامعة شيكاغو. قام بتوجيه التواصل كل من كريستين شرايدر-كينغ، وجيسيكا بيرجمان، وجوزيف ويلز، وكذلك تشارلي كوفينغتون، وساهمت بيكي فيليبس وإميلي تريندر في تصميم الإطلاق. قدم الدعم الإداري كل من كريس تشاتفيلد، وتانيا فراغنون، ومارا ليبسو، وجيا نير، وماري بيتروسكو. حرر التقرير تشارلي كوفينجتون وصممه جوش تريندر. تتقدم اللجنة بالشكر لمؤسسة عائلة دوغلاس ب. مارشال الابن لدعمها البحث لهذا التقرير.

## اللجنة الاستشارية

تم إطلاق اللجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم في يوليو 2020 وهي هيئة مستقلة ومتعددة المجالات تتكون من خبراء تعليم بارزين من جميع أنحاء العالم. وتتمثل مهمتها في تقديم توصيات موجزة، ويمكن الاستفادة منها، تُركز على السياسات لدعم قرار صانعي السياسات حول الاستثمارات التعليمية في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. تشترك في تنظيمها وزارة الخارجية والتنمية البريطانية في المملكة المتحدة مع البنك الدولي، ومكتب البحوث التابع لليونسيف - إنوشينتي.

<p>كارثيك موراليداران، أستاذ اقتصاد في جامعة كاليفورنيا سان دييغو. رئيس مشارك عالمي للتعليم في معمل عبداللطيف جميل لمكافحة الفقر. قائد الباحثين الرئيسيين في الهند للأبحاث المتعلقة بتحسين أنظمة التعليم.</p>	<p>كوامي أكيامبونج، رئيس مشارك في اللجنة. أستاذ في التعليم الدولي والتنمية، الجامعة المفتوحة. خبير في أنظمة التعليم في أفريقيا، بما في ذلك الاقتصاد السياسي للإصلاح، وتدريب المعلمين، والتعليم الأساسي التكميلي.</p>
<p>بينجامين بايبر مدير التعليم العالمي، مؤسسة بيل وميليندا غيتس. خبير تعليم قام بعمل تحويلي في برنامج توسوم الوطني لمحو الأمية في كينيا ومبادرة المسؤولية العامة في الطب والبحوث، التي اختبرت مناهج منخفضة التكلفة وقابلة للتطوير لتحسين نتائج القراءة والرياضيات في كينيا.</p>	<p>طاهر أندرابي عميد افتتاحي في كلية التعليم، جامعة لاهور للعلوم الإدارية. أستاذ في الاقتصاد، كلية بومونا في التعليم. باحث في التعليم، ومستشار للحكومة في باكستان. مؤسس مشارك في مركز البحوث الاقتصادية في باكستان.</p>
<p>خايمي سافيدرا، وزير التعليم السابق في بيرو. يرأس حالياً الممارسة العالمية للتعليم في البنك الدولي. باحث وصانع سياسات من ذوي الخبرة الواسعة في مجالات التعليم وعدم المساواة والحد من الفقر.</p>	<p>أبهيجيت بانيرجي، رئيس مشارك في اللجنة. أستاذ اقتصاد، معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. حائز على جائزة نوبل ومعروف بفضلها في النهج التجريبي للتخفيف من حدة الفقر العالمي.</p>
<p>سيلفيا شميلكس، عميدة الجامعة الأيبيرية الأمريكية، مكسيكو سيتي. عالمة اجتماع وباحثة في المجال التعليمي، ترأست المعهد الوطني المكسيكي لتقييم التعليم؛ ولديها أيضاً خبرة في التعليم ثنائي اللغة متعدد الثقافات والقيم وتعلم الكبار.</p>	<p>سالي غرانثام ماكغريغور أستاذة فخرية في مجال صحة الطفل والتغذية، معهد الصحة العالمية، مستشفى جريت أرموند ستريت التابع لكلية لندن الجامعية.</p>

رائدة في الدراسة الدقيقة لتنمية الطفولة المبكرة في البلدان النامية مع التركيز على مشاركة الوالدين؛ وضابطة حاصلة على رتبة فائقة الامتياز لدي الإمبراطورية البريطانية.

هيروكازو يوشيكافا

أستاذ عولمة وتعليم، في جامعة نيويورك ستينهارت. أخصائي في علم النفس التنموي والمجتمعي؛ أجرى بحثاً مكثفاً في جميع أنحاء الولايات المتحدة والبلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل، مع التركيز بشكل خاص على الطفولة المبكرة وعدم المساواة.

خايمي سافيدرا، وزير التعليم السابق في بيرو، يرأس حالياً الممارسة العالمية للتعليم في البنك الدولي، ويبحث وصانع سياسات من ذوي الخبرة الواسعة في مجالات التعليم وعدم المساواة والحد من الفقر.

روكميني بانيرجي

رئيسة تنفيذية، مؤسسة براتام للتعليم. حائزة على جائزة بيدام للتنمية التعليمية مبتكرة في مجال المناهج التربوية الجديدة والتقييم، وقائدة حركة كبيرة لتحويل التعليم في الهند وخارجها.

سوزان دينارسكي،

أستاذة التعليم في كلية الدراسات العليا بجامعة هارفارد، باحثة في طبيعة فهم عدم المساواة في التعليم والحد منه، بما في ذلك الوصول إلى الكليات، وتصميم المساعدات المالية، ومخرجات سوق العمل، وإصلاحات المدارس الثانوية.

سارة روتو،

الأمينة الإدارية الأولى للتعليم في كينيا

باحثة ذات خبرة، عملت بصفة مديرة/مديرة تنفيذية لشبكة بيبلز آكشن فور ليرننغ منذ إنشائها في عام 2015؛ والمديرة الإقليمية السابقة لشركة أويزو شرق أفريقيا، وتستخدم الأدلة لجذب انتباه الجمهور إلى تعلم الأطفال.

	<p>ريثشل غلينرستر أستاذة مساعدة في شعبة العلوم الاجتماعية وفي الكلية بجامعة شيكاغو؛ وكبيرة الخبراء الاقتصاديين سابقاً في وزارة الخارجية والتنمية البريطانية. خبيرة في مجال تقييم فعالية تكاليف التدخلات البديلة للحد من الفقر، بما في ذلك في مجال التعليم. باحثة واستشارية في مجال السياسات.</p>
--	--

إعطاء الأولوية للتعلم أثناء كوفيد-19

## الملخص التنفيذي

لأزمة كوفيد-19 تأثير كبير على المدى القصير والطويل على تعليم الأطفال<sup>1</sup>، ورفاههم، وإنتاجهم المستقبلي. بعد عامين تقريباً من بدء إغلاق المدارس<sup>2</sup> في معظم البلدان حول العالم، يتوجب على الحكومات اتخاذ خطوات عاجلة للحد من الضرر.

تشير تقديرات موثوقة إلى أن التكلفة الاقتصادية لفقدان التعلم بسبب الأزمة ستبلغ تريليونات من الدولارات الأمريكية إذا لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيحية على وجه السرعة. في حين انتعشت العديد من القطاعات الأخرى بعد التخفيف من الإغلاقات، من المرجح أن يتسبب الضرر الذي لحق بتعليم الأطفال بتقويض رفاه الأطفال وإنتاجيتهم على مدى عقود، مما يجعل تعطيل التعليم أحد أكبر تهديدات التعافي من كوفيد-19 على المدى المتوسط والطويل، ما لم تتصرف الحكومات بسرعة. وبالإضافة إلى ضرورة جهودات التعافي العاجلة، توفر الجائحة فرصة نادرة لإعادة دراسة وتشكيل طريقة تقديم التعليم حتى يتمكن الأطفال من كافة الهويات والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والظروف من التعلم والازدهار.

وكانت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، والأطفال من الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية الأضعف، هم الأكثر تضرراً: فقد أغلقت المدارس في هذه البلدان بمتوسط أطول من البلدان المرتفعة الدخل، وكان وصول الطلاب إلى التكنولوجيا أقل خلال فترة إغلاق المدارس، وكان التكيف مع تحديات الأزمة أقل. وكما تتزايد الأدلة على انخفاض فعالية جهود التعلم عن بعد، وبالتالي فإن فقدان التعلم يكون في الكثير من الحالات أكبر مقارنة مع بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. إن الزيادة في عدم المساواة في التعليم التي نتجت عن جائحة كوفيد-19 بين البلدان وضمنها، ليست مجرد مشكلة في حد ذاتها؛ بل إن تنوع مستويات التعلم في الفصل الدراسي نفسه يجعل من الصعب على المعلمين<sup>3</sup> مساعدة معظم الطلاب على اللحاق بأقرانهم، وخاصة الأكثر تهميشاً منهم. يؤدي كوفيد-19 إلى تفاقم أزمة التعلم التي كانت موجودة قبل الجائحة وإلى زيادة عدم المساواة. يستند هذا التقرير الثاني للجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم على مرئيات من أحدث الأبحاث لتوثيق آثار جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها. ويقدم هذا التقرير إرشادات حول كيفية استجابة أنظمة التعليم في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل للضرر الناجم عن الجائحة وضمان تلبية احتياجات التعلم، بالأخص للفئات المهمشة والمحرومة. كما يقدم التقرير مشورة عملية ومركزة لوضعي السياسات نتجت عن توصيات وافق عليها فريق مستقل متعدد التخصصات مؤلف من خبراء عالميين، وذلك استناداً على أفضل الأدلة المتاحة خلال هذه الأزمة سريعة التغير.

- 1 في جميع أجزاء التقرير، نستخدم مصطلح الأطفال للإشارة إلى الأطفال والشباب على حد سواء.
- 2 في جميع أجزاء التقرير، يُستخدم مصطلح المدرسة للإشارة إلى أماكن التعليم ومساحات التعلم بشكل شامل.

3 في جميع أجزاء التقرير، يُستخدم مصطلح المعلم للإشارة إلى الميسرين، والمعلمين المتطوعين المجتمعيين، وكذلك المعلمين المعتمدين وغير المعتمدين.

8 التوصيات الرئيسية 9 التوصيات الرئيسية

الشكل رقم 1. توصيات اللجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم

التوصيات الرئيسية

الشكل رقم 1. توصيات اللجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم

إجراءات فورية للسياسات

إبقاء المدارس مفتوحة

الحد من انتقال العدوى في المدارس

تكييف عملية التعليم

دعم المعلمين

الدروس المستفادة أثناء تعطل المدارس

تشجيع مشاركة الأهالي

الاستفادة من التكنولوجيا الحالية

## التوصيات الرئيسية

إعطاء الأولوية لإبقاء المدارس ورياض الأطفال مفتوحة بالكامل. في نهاية عام 2021، كانت بعض الأنظمة المدرسية لا تزال مغلقة بالكامل، ولم يفتح العديد منها إلا جزئياً، في حين يهدد انتشار سلالة أوميكرون بمزيد من القيود. وفيما تتخذ الحكومات قرارات صعبة بشأن تحديد الأنشطة الواجب تقييدها في مواجهة السلالات الجديدة، تشير الأدلة إلى أنه يجب إعطاء الأولوية للتعليم؛ حيث غالباً ما يتعافى النشاط الاقتصادي العام بسرعة بعد تخفيف عمليات الإغلاق، بينما يتسبب إغلاق المدارس بأضرار كبيرة ومستمرة في تعليم الأطفال وإنتاجيتهم المستقبلية والتي يصعب معالجتها. وفي حين أن إغلاق المدارس يتسبب بالضرر لجميع الطلاب، فإن الأكثر تضرراً هم الفئات المحرومة بالفعل، بما في ذلك الطلاب الفقراء، بينما تواجه المراهقات تحديات خاصة. يتسبب إغلاق المدارس أيضاً بالضرر للأطفال عبر التأثير سلبيًا على صحتهم العقلية، وفي العديد من البلدان على غذائهم، مما يؤثر مرة أخرى بشكل غير متناسب على الفئات المحرومة. ويشكل تجنب هذا الضرر على الأطفال أحد المحفزات لإبقاء المدارس مفتوحة. كما توجد أدلة متزايدة على أن الأطفال، وخاصة الأطفال الأصغر سناً، من غير المرجح أن يصابوا بمرض شديد جراء إصابتهم بكوفيد-19، وأن خطر إصابة المعلمين بالمرض من طلابهم هو منخفض إذا تم اتخاذ إجراءات الحد من العدوى. حتى في حالات التفشي الجديدة، ينبغي أن تكون المدارس آخر مؤسسة تغلق أبوابها وأول مؤسسة تعيد فتح أبوابها، نظراً للانخفاض النسبي في خطر انتقال العدوى وارتفاع الأضرار التي تؤثر على الشباب.

الحد من انتقال العدوى في المدارس. يمكن الحد من خطر انتقال العدوى في المدارس بشكل كبير من خلال بعض التدابير التي يمكن اعتمادها حتى في البلدان المنخفضة الدخل. ولن تكون المخاطر معدومة بالكامل، ولذلك يجب إعطاء الأولوية للمعلمين من حيث تلقي اللقاح. هناك أدلة قوية تشير إلى أن ارتداء الكمامات تقلل من انتقال العدوى في المجتمع وأن الكمامات الجراحية أكثر فعالية بشكل كبير من الكمامات القماشية. التهوية -توفر التهوية مستوى من الحماية، حتى عندما يعني ذلك ببساطة فتح عدد كبير من النوافذ. في حين أن غسل اليدين أمر مهم، يبقى انتقال العدوى عبر الهواء هو النمط السائد وبالتالي تبقى الأولوية لاستخدام التهوية والكمامات. تكثيف التعليمات لتعكس الواقع الجديد والتركيز على المهارات الأساسية المهمة. فقد الأطفال الكثير من الوقت المخصص للمدرسة والتعلم بسبب تعطل المدارس وتدني فعالية معظم عمليات التعليم عن بعد. ويشكل الفشل في إدراك مدى فقدان التعلم والاستجابة له أحد الأسباب التي ساهمت في أن تؤدي حالات إغلاق المدارس المؤقتة السابقة إلى إحداث ضرر دائم. يجب أن تبدأ الحكومات بفهم وضع الطلاب ومدى انخفاض مستويات التعلم والتسجيل والحضور. ويتوجب عليها بعد ذلك تصميم استجابة تسمح للمعلمين بالتعليم على أساس المستوى التعليمي الفعلي للطفل وليس المستوى الذي نأمل أن يكون عنده. يمكن أن يشمل ذلك برامج التعويض التي تركز على المهارات الأساسية، واستخدام البرامج التكيفية في المدارس التي لديها أجهزة كمبيوتر، وتخصيص وقت للتعليم الإضافي، بالإضافة إلى توفير معلمي تقوية المستوى.

توفير الدعم الكافي لمساعدة الأطفال على التعلم. تزويد المعلمين بإرشادات تدريس بسيطة، جنباً إلى جنب مع أنظمة قوية للمراقبة وتقديم الملاحظات يمكنه أن يساعد المعلمين في هيكلة نهجهم التربوية وضمان تعلم الأطفال بشكل فعال. وكذلك يمكن أن تساعد الدروس الخصوصية الإضافية الأطفال على اللحاق بالركب.

الدروس المستفادة أثناء تعطل المدارس. تم اعتماد ابتكارات كثيرة خلال فترة إغلاق المدارس بالكامل أو جزئياً. ووفرت هذه التجربة دروساً مهمة لإغلاق المدارس في المستقبل وربما لتحسين التعليم بشكل عام، خاصة إذا استمر تعطل حضور الطلاب حتى عندما تكون المدارس مفتوحة. أ. الاستفادة من التكنولوجيا الحالية. لم يكن التعليم عن بعد عبر الإنترنت متاحاً لمعظم الطلاب في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل ولم يكن فعالاً مثل التعلم الشخصي حتى لأولئك الذين كان بإمكانهم الوصول إليه، ولكن ستكون التكنولوجيا جزءاً من الحل في جميع أنظمة التعليم. في بعض الحالات، يمكن استخدام التكنولوجيا لتوسيع الدعم المقدم للمعلمين وتوفير مواد الدعم والتدريب لهم على نطاق واسع؛

وفي حالات أخرى، يمكن استخدامها كأداة في الفصول الدراسية لتحسين فعالية التدريس. علاوة على ذلك، ثبتت فعالية استخدام خطوات بسيطة للبقاء على اتصال مع الطلاب عبر الهاتف في العديد من البلدان ويمكن مواصلة استكشاف استخداماتها.

ب. تشجيع مشاركة الأهل. يؤدي الأهل دوراً مهماً في التعليم، ولكن غالباً ما يتجاهلهم صانعو السياسات، وخلال كوفيد-19، غالباً ما أُجبروا على الاضطلاع بدور أكبر. وفي حين أن هذا المستوى من المشاركة غير مستدام، تبين أن الأهالي هم من أهم المؤثرين على تعليم أطفالهم، حيث توضح الدراسات التي أُجريت قبل الجائحة كيف يمكن لبعض المناهج التي تدعو إلى مشاركة الوالدين أن تزيد من تعلم الأطفال بتكلفة منخفضة بالنسبة للأهالي. يشمل ذلك تواصل المدارس مباشرة مع الأهالي، والانخراط بشكل أكبر مع الأطفال الصغار في الأنشطة التعليمية، وقراءة الكتب للطفل (حين يكون الأهل متعلمين)، أو مشاركة تمارين بسيطة عبر الرسائل النصية أو المكالمات الهاتفية مع الوالدين لاستخدامها مع الطفل. ويجب أن يكون دعم دور الوالدين جزءاً من السياسة العامة المُتبعة على المدى المتوسط.

ومن دون اعتماد إجراءات حكومية واسعة النطاق وفعالة وسريعة، سيكون تأثير أزمة كوفيد-19 على التعليم كارثياً للأطفال في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل. تم تصميم هذا التقرير لتوفير خطوات عملية وخيارات للسياسات من أجل توجيه استثمارات الحكومات وحماية مستقبل الأطفال.

سيكون تأثير أزمة كوفيد-19 على المدى القصير والطويل على تعليم الأطفال بالغاً وهناك حاجة ملحة إلى استعادة النظم التعليمية لعافيتها. بالإضافة إلى ذلك، توفر الجائحة فرصة نادرة لإعادة دراسة وتشكيل طريقة تقديم التعليم حتى يتمكن جميع الأطفال، بغض النظر عن خلفيتهم وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، من التعلم والازدهار. يتطلب جعل التعليم جزءاً أساسياً من التعافي من كوفيد-19 التزاماً سياسياً قوياً، ولكنه يقدم عوائد عالية. في حين أن تكاليف إغلاق المدارس لن تتضح على الفور، تشير مجموعة كبيرة من الأدلة إلى أن التكاليف الطويلة الأجل قد تكون أكبر بكثير من التكاليف القصيرة الأجل الناتجة عن انخفاض النشاط الاقتصادي. يتطلب الانتعاش الاقتصادي على المدى المتوسط إلى الطويل معالجة كل من خسائر التعليم الناجمة عن الجائحة ونقاط الضعف التي ظهرت في النظام التعليمي. ولقد تأثر كل جانب من جوانب التعليم تقريباً بالجائحة: حيث انخفض الوصول إلى التعليم، وأعيقت التغذية، وحدثت خسائر في التعلم، وازداد عدم المساواة في التعلم، وأصبحت اللوجستيات أكثر تعقيداً، وأصبحت وظائف المعلمين أكثر صعوبة، وتدهورت الصحة العقلية للأطفال وأحياناً الصحة الجنسية. يعاني الأشخاص الأكثر فقراً وتهميشاً أكثر من غيرهم خلال الأزمات لأنهم أقل قدرة على الوصول إلى التعلم عن بُعد أو الحصول على دعم الوالدين لمواصلة التعلم في المنزل (على سبيل المثال، باكر-هيكس وآخرون، 2021)؛ وهم أكثر عرضة للتسرب الدائم من المدرسة (على سبيل المثال، بانديرا وآخرون، 2020) ويسجلون نتائج تعلم منخفضة (ولف وآخرون، 2021؛ البنك الدولي واليونسكو واليونيسيف، 2021).

يسعى هذا التقرير إلى توفير توجيهات عملية لوضعي السياسات التعليمية في جميع أنحاء العالم للاستجابة لهذه التحديات المعقدة. نحن لا نحاول تقديم حلاً واحداً للاستجابة لتأثير كوفيد-19 على التعليم حيث يواجه كل صانع سياسات قيوداً مختلفة. بدلاً من ذلك، وضعنا أدلة حول مدى الضرر الذي يلحق بالتعليم في مختلف السياقات، وما تشير إليه الأدلة من تأثيرات طويلة الأجل إذا لم تتم معالجة هذا الضرر، وكيف تباينت الاستجابات في سياقات مختلفة، وما الاستراتيجيات الفعالة لإصلاح الضرر وتخفيف تأثير الموجات المستقبلية. ويمكن لوضعي السياسات بعدها اختيار الاستراتيجية التي تعالج المشاكل في سياقهم على أفضل وجه من خلال صياغة برنامج لإستعادة التعلم قائم على الأدلة (البنك الدولي واليونسكو واليونيسيف، 2021).

في جميع أنحاء العالم، كانت إحدى أكبر العقبات التي حالت دون التصدي الفعال لتحديات الجائحة هو عدم التوافق المنهجي بين السياسات الوطنية والواقع الفعلي، مثل التفاوت الواسع في الوصول إلى الإنترنت حسب المنطقة. أظهرت أزمة كوفيد-19 أهمية التأكد من أن السياسات تعكس الوقائع المحلية والتأكد من وجود منصات لتبادل الأفكار والخبرات حتى يتمكن صانعو السياسات من الاستجابة بسرعة للتحديات والأدلة الناشئة. وبالتالي، فإن معالجة أزمة التعليم الناجمة عن كوفيد-19 تتطلب كل من مدخلات لامركزية وتنسيق وطني (على سبيل المثال، هيانر وآخرون، 2021). يجب أن يكون التعليم أيضاً في طليعة المناقشات الدائرة حول كيفية إنعاش الاقتصادات، فإذا لم يكن التعليم في جوهر خطط التعافي في البلدان، سيكون التعافي الاقتصادي أضعف بكثير.

## 12 معايير اختيار الأدلة

### معايير اختيار الأدلة

طوال أزمة كوفيد-19، ركز الباحثون على دراسة أثارها على فقدان التعلم وفرص مواصلة التعلم في سياق الجائحة. وترسم الأدلة الناشئة صورة لكيفية تأثير الجائحة على الأطفال، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمحرومة. سيستغرق الفهم الكامل للتأثير الطويل الأجل لأزمة كوفيد-19 على التعليم سنوات عديدة، لكن الأدلة الناتجة عن حالات الإغلاق السابقة للمدارس تشير إلى أن الوقع سيكون كبيراً وطويل الأمد. وبهدف التوصل إلى توصيات، يولي هذا التقرير الثاني للجنة الاستشارية العالمية المعنية بأدلة التعليم أهمية قصوى للأبحاث التي نشرت وخضعت لمراجعة الأقران، وعلى الرغم من طابع الأزمة الحديث فأنا أيضاً نعتمد على البحوث والعروض الجارية. تم العثور على الدراسات عبر مراجعة المؤلفات الأكاديمية، والأدبيات الرمادية، وتقارير السياسات، ومن خلال طلب الإرشاد من الخبراء عبر مختلف التخصصات (بما في ذلك التعليم والاقتصاد وعلم النفس والصحة العامة)، وبناءً على الخبرة الواسعة التي تتمتع بها اللجنة.4 بالإضافة إلى ذلك، أجري بحث منظم لبعض أحدث قواعد بيانات البحث.5 وتشكل الأدلة الوصفية جزءاً مهماً من التقرير، وبالأخص بشأن مدى فقدان التعلم بسبب الجائحة وكيفية الاستجابة في سياقات معينة له. عند الحكم على فعالية التدخلات المختلفة، أعطينا أهمية أكبر للدراسات البحثية شبه التجريبية والعشوائية. يؤكد البحث على أهمية الأدلة مع التركيز على المساواة من أجل دعم التعلم للجميع. عند الاقتضاء، قمنا أيضاً بتضمين مرثبات متعمقة من دراسات خارج مجال التعليم لإلقاء الضوء على الاستجابات التعليمية المناسبة للأزمة.

4 بسبب الطبيعة الحديثة للأزمة، كانت المؤلفات الجديدة تظهر بشكل مستمر خلال فترة كتابتنا لهذا التقرير. ومقارنة مع تقريرنا السابق، شكلت التقارير والأوراق غير المنشورة جزءاً أكبر من المؤلفات ذات الصلة. ولذلك لم نتبع عملية مراجعة منهجية رسمية، لكن قمنا بفحص الأبحاث بعناية للتأكد من صرامة معاييرها وجودتها. تم اختيار البيانات الوصفية التي تستخدم عينات كبيرة وتمثيلية، وتوجب تحديد سبب مقنع لاعتماد أي أدلة على فعالية التأثير. 5 أجرينا بحثاً منظماً عبر قواعد بيانات علمية متعددة. بحثنا عن عبارات "كوفيد" و"مدرسة" و"إغلاق" (في عناوين المقالات)، وكذلك "كوفيد" و"المدرسة" و"الإغلاق" (في عناوين المقالات) و"الدخل المنخفض والمتوسط" (في العناوين أو الملخصات) في محرك PubMed. استخدمنا أيضاً وصف كوفيد-19 الصادر عن مركز معلومات مصادر التعليم وبحثنا عن "الدخل المنخفض" و"الدخل المتوسط" و"كوفيد-19" و"إغلاق المدارس"، واخترنا مقالات راجعها الأقران فقط. كما استخدمنا أيضاً خدمة ECONLIT للبحث عن التراكيب التالية: "كوفيد"، "إغلاق المدارس"؛ "كوفيد"، "المدارس"؛ "كوفيد"، "التعليم"؛ "تأثيرات كوفيد"؛ "مشاركة الوالدين"، "كوفيد" "التعليم"؛ "مسألة المدرسة"، "كوفيد"؛ "مشاركة الوالدين في المدرسة"، "كوفيد"؛ "تقديم تعليم الوالدين". واعتمدنا خيار "تجربة عشوائية مضبوطة". في معظم الحالات، حددنا ما إذا كانت المقالة مبدئياً ذات صلة بتقريرنا من خلال قراءة العناوين، وفي حال الشك قمنا بقراءة ملخصاتها أيضاً. بحثنا في The Lancet عن "إغلاق المدارس" و"كوفيد" في عناوين المقالات. بالإضافة إلى ذلك، بحثنا عن منشورات صادرة عن منظمات وطنية ودولية مثل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ومركز مكافحة الأمراض والوقاية منها، ومجموعة الخبراء الاستشارية الاستراتيجية حول اللقاح، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ونوراد، واليونيسيف، واليونيسكو، والبنك الدولي. على سبيل المثال، بحثنا عن "كوفيد-19 إغلاق المدارس فقدان التعلم" في منشورات اليونيسكو؛ و"كوفيد-19 فقدان التعلم التعليمي"، واخترنا "أبحاث جارية" أو "مقالة" من بين أنواع المحتوى، و"التعليم ذو الجودة" في أهداف التنمية المستدامة في المكتبة الإلكترونية للأمم المتحدة؛ و"فقدان التعلم"، "التجارب العشوائية المضبوطة" و"تجريبي" في قاعدة بيانات معهد سياسة البيئة الأوروبية، ومنشورات إنوشيتي، ومركز تبادل معلومات التجارب التنموية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وبيانات منشورات البنك الدولي. بحثنا عن "فقدان التعلم كوفيد" و"كوفيد تجريبي" و"مدارس كوفيد" في مكتبة مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. استخدمنا مصطلحات "فقدان التعلم بسبب كوفيد"، و"التجارب العشوائية المضبوطة لكوفيد" مع التركيز على المشاريع ودراسات الحالة، و"كوفيد تجريبي" في مكتبة بنك التنمية الآسيوي، مع تضييق النتائج لتشمل المنشورات من عام 2020 إلى عام 2022. بالنسبة لحالة نوراد، استخدمنا مصطلحات "فقدان التعلم في المدرسة بسبب كوفيد" و"مدارس كوفيد تجريبي" و"التجارب العشوائية المضبوطة مدارس

كوفيد". علاوة على ذلك، أرسلنا دعوة للبحث باستخدام نموذج عبر الإنترنت. تمت مشاركة هذه الدعوة للبحث مع أعضاء مجموعة عمل بناء الأدلة في التعليم ومنتدى التعليم والتنمية البريطاني.

## هيكلية التقرير 13

### هيكلية التقرير

يُقدّم القسم 1 وصفاً "لحالة المشكلة" من خلال الاستناد إلى كل من الأدلة السابقة على تأثير إغلاق المدارس على التعلم وغيرها من النتائج، بالإضافة إلى تجميع التقديرات المبكرة لتأثير كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، ننظر إلى تأثير الجائحة على الصحة العقلية للأطفال والمعلمين. وتتمثل إحدى النتائج المستمرة في أن الجائحة قد وسعت نطاق أوجه عدم المساواة السائدة، مما يؤثر في المقام الأول على أكثر أفراد مجتمعاتنا ضعفاً. نستعرض بعد ذلك الآثار الاقتصادية الإجمالية المقدرّة للجائحة من حيث خسارة رأس المال البشري.

يلخص القسم 2 السياسات الحكومية المعتمدة في جميع أنحاء العالم كاستجابة لكوفيد-19 أثناء إغلاق المدارس وبعد إعادة فتحها في العام الدراسي 2020-2021، حيث نحدد الأنماط الرئيسية في هذه الاستجابات. في القسم 3، نستفيد من الأدلة التجريبية القوية والاتجاهات المحددة في القسم السابق لصياغة سلسلة من التوصيات التي نعتقد أنه يجب على البلدان اعتمادها أثناء إعادة فتح المدارس. نُقسم توصياتنا إلى فئتين عريضتين هما: إجراءات السياسات الفورية وغيرها من التدابير للتخفيف من خسائر التعلم عند تعطيل المدارس. بالنسبة لكل من هذه التوصيات، نقدم لمحة عامة عن قاعدة الأدلة ونشير إلى المجالات التي يوجد فيها إجماع قوي على أفضل الإجراءات، والنقاط التي تحتاج إلى المزيد من الأدلة. يمكن أن تساعد العديد من السياسات المحتملة أنظمة التعليم على التعافي من جائحة كوفيد-19. في هذه الورقة، نركز على مجموعة فرعية من المجالات التي يجب أن تعطى أولوية للعمل بها لأنها يمكن أن تساعد في تعويض فقدان التعلم أو التخفيف من فقدان التعلم في حال استمرار تعطيل التعليم المدرسي. تتطابق توصيات دعم التعليم والتعلم في هذا التقرير على كل من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة. 6 لا نحاول شمل جميع السياسات التي يمكن أن تساعد في تحسين نتائج التعلم بشكل عام، إذ تمت تغطيتها في تقريرنا السابق، 7 ولكنها ستظل مهمة للتعافي. من المهم أن نلاحظ أنه ما من سياسة واحدة تعالج كل المشاكل، إذ يتطلب تعافي أنظمة التعليم من كوفيد-19 اعتماد مجموعة من السياسات التكميلية. أخيراً، كشفت الجائحة عن مدى هشاشة أنظمة التعليم أمام الصدمات واسعة النطاق. وفي أثناء استجابة الحكومات وتعافيها من كوفيد-19، يجب بذل جهود متضافرة لبناء المرونة التي تمكن الصمود أمام الصدمات المستقبلية.

6 يذهب عدد كبير من الأطفال المحرومين في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل إلى مدارس خاصة منخفضة التكلفة (على سبيل المثال، كينغدون، 2020)، عانت هي أيضاً من الإغلاق. لم يلق هؤلاء الطلاب والمدارس سوى دعماً قليلاً للتكيف مع الصدمة التي أحدثتها كوفيد-19 خلال الجائحة.

7 صنّف تقريرنا السابق التدخلات استناداً إلى فعاليتها من حيث التكلفة وفق التصنيفات التالية: عمليات الشراء الممتازة، وعمليات الشراء الجيدة، والأدلة الواحدة ولكن المنخفضة، وعمليات الشراء السيئة. تم تصنيف تقديم المعلومات حول فوائد التعليم وتكاليفه وجودته على أنها عمليات شراء ممتازة، في حين تضمنت عمليات الشراء الجيدة: وجود خطط دروس منظمة تتوافق مع مواد مرتبطة، ومراقبة وتدريب مستمرين للمعلمين، واستهداف التعليم حسب المستوى التعليمي، وتقليل أوقات التنقل إلى المدارس، وتقديم منح دراسية على أساس الجدارة للأطفال والشباب المحرومين، واستخدام البرامج التي تتكيف مع مستويات تعلم الأطفال حيث تتوفر الأجهزة بالفعل، وتوسيع التعليم قبل الابتدائي.

## توصيات للحكومات لمعالجة تأثير كوفيد-19 على التعليم

في هذا القسم، نُقدم توصيات حول أكثر الطرق فعالية لمعالجة التحديات المحددة التي تواجه التعليم بسبب كوفيد-19 بالاعتماد على أدلة قوية تم استخلاصها أثناء الجائحة وأدلة ذات صلة نتجت قبل الجائحة. بالنسبة لكل توصية، نقدم أدلة داعمة تشمل معلومات عن السياقات التي تم فيها اختبار هذه الأساليب. كما نناقش الطرق التي يمكن بها تعديل التوصيات لتناسب مع موارد واحتياجات السياقات القطرية المختلفة.

نبدأ بتوصيات السياسات لاتخاذ إجراءات فورية. لا تزال العديد من المدارس غير مفتوحة بالكامل، ومع ارتفاع حالات كوفيد-19 مرة أخرى، فمن الضروري إعطاء الأولوية لحماية التعليم من خلال إبقاء المدارس مفتوحة بالكامل ودعم عودة الأطفال إليها. في هذا القسم نناقش الأدلة بشأن استراتيجيات التخفيف من انتشار كوفيد-19 في المدارس كما نناقش أيضاً مجموعة من التدابير العملية لتمكين الأطفال من تعويض الخسائر الناجمة عن الجائحة. أخيراً، نناقش الأدلة المتراكمة بشأن الابتكارات التي تم اعتمادها أثناء إغلاق المدارس وإمكانية الاستفادة من أي من هذه الابتكارات لبناء أنظمة تعليمية أكثر فعالية ومرونة في المستقبل. وهذه نقطة مهمة لأن الحضور في المدارس قد يكون منخفضاً في حال زادت العدوى.

## إجراءات فورية في مجال السياسات العامة

إعطاء الأولوية لإبقاء المدارس مفتوحة بالكامل لجميع الطلاب في جميع الصفوف، بما في ذلك رياض الأطفال

## الأدلة الداعمة

تشير التكاليف الباهظة لإغلاق المدارس في مجال التعليم والاقتصاد والمجتمع والصحة العقلية (التي تمت مناقشتها أعلاه)، وعدم كفاية استراتيجيات التعلم عن بعد كبديل للتعلم الشخصي، إلى أن إغلاق المدارس بالكامل أو جزئياً يجب أن يكون الملاذ الأخير في الاستراتيجيات الحكومية للتخفيف من كوفيد-19. وتشير الأدلة إلى أن هذه الأضرار تقع بشكل خاص على عاتق الفئات المحرومة 21 والفتيات، بما في ذلك من خلال زيادة خطر الحمل بين المراهقات، مما يؤكد الحاجة إلى إبقاء المدارس مفتوحة. وتوافق الهيئات الاستشارية الصحية على ذلك. نظراً لأن الخسائر في رأس المال البشري تتسبب بتقليل الدخل والإنتاجية طوال حياة الطفل، ستستمر تأثيرات إغلاق المدارس لمدة أطول من سائر الاضطرابات التي تشهدها العديد من القطاعات الأخرى. يشير ذلك إلى أنه يجب إعطاء الأولوية لإبقاء رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية مفتوحة بالكامل، بدلاً من إبقاء القطاعات غير التعليمية مفتوحة حيث تتسبب الاضطرابات فيها بخسائر قصيرة الأجل فقط. يشمل ذلك إعادة توفير الوجبات المدرسية على الفور لأنها قد تؤدي دوراً رئيسياً في إعادة الأطفال إلى المدارس وزيادة الحضور بالإضافة إلى تحسين الأمن الغذائي. كما تجدر الإشارة إلى أنه في حين بدأت العديد من البلدان في إعادة فتح المدارس، غالباً ما يكون ذلك جزئياً، حيث لا تعود سوى بعض الفصول إلى المدرسة على سبيل المثال، وتهدد موجات كوفيد-19 الجديدة بإغلاقات جديدة للمدارس. إن إعادة الفتح الكامل هي أولوية. علاوة على ذلك، فإن الحرص على ارتياد الطلاب للمدرسة

بشكل ثابت هو أمر في غاية الأهمية. وتشمل الاستراتيجيات المختلفة لضمان حضور الطلاب الحملات الإعلامية التي تستهدف الأهالي، وخفض تكلفة المدرسة، والتحويلات النقدية المشروطة، وتوفير الوجبات المدرسية.

21 لا يتعلق هذا الأمر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل ينطبق أيضاً على الصحة، مثل وجود أمراض عقلية أو أي شكل من أشكال الإعاقة. على سبيل المثال، يُعد المراهقون المعرضون للاكتئاب أكثر تأثراً بشكل خاص نظراً لاجتماع عوامل الأزمة الصحية العامة مع العزلة الاجتماعية والكد الاقتصادي بسبب الجائحة. في الحالات التي لا يكون فيها الانتباه أثناء الحضور الشخصي ممكناً، يمكن استخدام الجلسات الفردية عبر الإنترنت والتي اكتشف مؤخراً أنها فعالة في تقليل أعراض الاكتئاب وفقدان الأمل ورفض تناول أنواع طعام معينة، وفي زيادة إمكانية التصرف الذاتية لدى الفرد.

الحد من انتقال العدوى في المدارس: إعطاء الأولوية لتلقيح المعلمين ضد كوفيد-19، وتوفير الكمامات واستخدامها حسب الاقتضاء، وتحسين التهوية.

الأدلة الداعمة

تشير الأدلة إلى أن انتقال كوفيد-19 داخل المدارس ينخفض بشكل حاد عند اتخاذ إجراءات التخفيف من انتشار العدوى، مثل استخدام الكمامات والتهوية، 22 حتى عندما تكون معدلات انتقال العدوى مرتفعة في المجتمع. يُعد الأطفال، وخاصة الأطفال الأصغر سناً أقل عرضة للإصابة بمرض شديد أو الموت بسبب كوفيد-19، على الرغم من أن الأدلة الحديثة وجدت أن معدلات إصابتهم مماثلة لمعدلات إصابة البالغين. وتخلص التوجيهات الأخيرة لمركز مكافحة الأمراض والوقاية منها 23 إلى ما يلي: "تشير الأدلة حتى الآن إلى أن انتقال العدوى من الموظفين إلى الطلاب وبين الطلاب ليست الوسيلة الرئيسية للتعرض لفيروس سارس-كوف-2 بين الأطفال المصابين." وينطبق هذا بشكل خاص على حالات المدارس التمهيديّة والابتدائية. نظراً لارتفاع تكلفة رأس المال البشري، يجب أن يكون الإغلاق المطول للمدارس التمهيديّة والابتدائية في جميع أنحاء العالم هو الملاذ الأخير للاستجابة لكوفيد-19. انخفضت المخاطر التي يتعرض لها المعلمون مع زيادة معدلات التلقيح وتدابير التخفيف الأخرى، وحتى في السياقات التي بدون تلقيح المعلمين، فإن انتقال العدوى من الأطفال إلى المعلمين منخفض نسبياً من خلال استخدام أساليب التخفيف المناسبة. بالرغم من أن معظم الأدلة كانت قبل أوميكرون، لا تزال الكمامات والتهوية واللقاحات من التدابير الفعالة في تخفيف المخاطر. يجب أن تكون المدارس آخر ما يتم إغلاقه وأول ما يتم فتحه خلال محاولة الحكومات ضبط موجات انتقال العدوى في المستقبل، وتُظهر العديد من الدراسات أن اتخاذ مجموعة مشتركة من تدابير التخفيف يكون فعالاً في الحد من انتقال العدوى داخل المدرسة. تُعدّ الدراسات التي تفصل بين مختلف تأثيرات التدابير الفردية المُتخذة في المدارس نادرة ولكنها تشير إلى أن التهوية وارتداء الكمامات عاملان فعالان بشكل خاص. وتظهر بعض المؤلفات أيضاً أن غسل اليدين فعال للغاية في الحد من انتقال فيروسات البرد والإنفلونزا على الرغم من أنه يمكن ربط عدد قليل نسبياً من حالات انتقال كوفيد-19 بالانتقال عبر لمس الأسطح. حتى عندما لا تستطيع المدارس تحمل تكاليف مجموعة كاملة من تدابير التخفيف من انتقال العدوى، قد تعود بعض الإجراءات البسيطة والمنخفضة التكلفة نسبياً بفائدة كبرى. على سبيل المثال، تقدّر إحدى الدراسات أن وضع الكمامات يحدّ من انتقال العدوى في المدارس بنسبة 37%. ويمكن أن تساعد التهوية الطبيعية (على سبيل المثال، إبقاء الأبواب والنوافذ مفتوحة) أيضاً في التقليل من انتقال الفيروس. خارج سياق المدرسة، هناك أدلة قوية للغاية على فعالية اللقاح ضد فيروس كورونا في الوقاية من المرض الحاد والوفاة. وبالنظر إلى التكاليف الاقتصادية الكبيرة لتعطل المدارس، ينبغي إعطاء الأولوية لتلقيح المعلمين.

تأتي أقوى الأدلة على فوائد وضع الكمامات من خارج سياق المدارس، فحتى وضع الكمامة بشكل جزئي يحد من انتقال العدوى في المجتمع (تؤدي زيادة بنسبة 30% في ارتداء الكمامات إلى الحد من انتقال العدوى بنسبة 11% للكمامات الجراحية و5% للكمامات

القماشية المستخدمة غالباً في المدارس). في حين أن العديد من المدارس في البلدان منخفضة الدخل لا تستطيع تحمل تكاليف الفلاتر عالية الجودة، يدل انخفاض نسبة العدوى خلال الأنشطة في الهواء الطلق إلى أن التهوية الطبيعية توفر بعض الحماية في العديد من غرف التدريس في هذه البلدان.

22 لوحظ ذلك في بلدان مثل ألمانيا والنمسا والولايات المتحدة.

23 تم التحديث في 17 ديسمبر 2021.

24 عندما فتحت المدارس في كارولينا الشمالية أبوابها في خريف عام 2020 (أي قبل توفر اللقاح)، تم توثيق 3 حالات فقط من انتقال العدوى من طفل إلى بالغ في خلال أكثر من 9 أسابيع وعبر 90,000 طالب (زيرمان وآخرون، 2021).

توفير دعم تعليمي إضافي يدعم المعلمين في التعليم: توفير دعم تربوي منظم، وإشراك مربين إضافيين (على سبيل المثال، معلمي الدروس الخصوصية)

الأدلة الداعمة

واجه المعلمون تحديات غير مسبوقه خلال جائحة كوفيد-19، مثل الحاجة إلى التكيف مع أساليب تعلم عن بعد جديدة، والتعامل مع الطلاب الذين تدهور تعلمهم، والتعامل مع توزيع أوسع للتعلم في فصلهم. قدمت معظم البلدان مرتفعة الدخل دعماً كبيراً للمعلمين استجابةً لذلك (قدمت 80 ٪ منها محتوىً تعليمياً مكيفاً)، ولكن كان ذلك أقل شيوعاً في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل (على سبيل المثال، أفادت 10 ٪ فقط من البلدان منخفضة الدخل أنها قدمت إرشادات مخصصة للمعلمين). وجدت الدراسات أن التدخلات التي توفر للمعلمين برامج تربوية منظمة بعناية تحسن معرفة القراءة والكتابة والحساب بفعالية كبيرة من حيث التكلفة، خاصة عندما تكون بسيطة ومنظمة (ولا تُعَرِّط في تفصيل التعليمات). تتيح الإرشادات البسيطة للمعلمين مساحة للاستفادة من مهاراتهم المهنية عند تعليم الأطفال، وتوفر لهم إطاراً لتقديم المواد بأكبر قدر ممكن من الفعالية. وعند تطبيق هذه الأدلة جنباً إلى جنب مع آليات المساءلة وجمع الملاحظات والمراقبة، يمكن توسيع نطاق هذا النوع من التدخل بنجاح ليشمل المستوى الوطني. وعلى النقيض من ذلك، تبين أن برامج التدريب على المهارات العامة لا تؤثر على التعلم إلى حد كبير، علماً أنه يمكن اعتبارها استجابة طبيعية للأحداث مثل هذه الجائحة. تشير البيانات إلى أن المعلمين في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل كانوا يعانون من نقص كبير في الدعم خلال جائحة كوفيد-19 من حيث تلقي الإرشادات والتدريب على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول على أنشطة التطوير المهني ومحتوى التعليم. وفي هذا السياق، من المحتمل ان تكون هناك حاجة الي أصول تربوية منظمة وتوجيهات -وهذا التدخل ثبت قبل الجائحة أنه يحسن التعلم بشكل فعال من حيث التكلفة- خلال الجائحة وبعدها أكثر من أي وقت مضى. يمكن أن يشمل الدعم الإضافي أيضاً تخصيص موارد إضافية لتوظيف مساعدين للمدرسين ومدرسين خصوصيين، وهما أمران بيّنت عشرات الدراسات أنهما يحسنان معرفة القراءة والكتابة والحساب بشكل فعال من حيث التكلفة في البيئات ذات الدخل المرتفع قبل كوفيد-19، وفي بيئات الدخل المرتفع والدخل المتوسط الأدنى، مثل بوتسوانا وجنوب أفريقيا، خلال كوفيد-19.

تعديل التعليم ليعكس الواقع الجديد وتقييم تعلم الطلاب وتوجيه التعليم، والتركيز على الأسس، وتنفيذ برامج التعويض

## الأدلة الداعمة

تعني خسائر التعلم الموضحة في القسم 1 أن عدداً أكبر من المعتاد من الأطفال سيتأخر عن المناهج الدراسية، مع اتساع الفجوات بشكل حاد خلال الجائحة بين الفئات المهمشة وتلك الأفضل حالاً. تُظهر الأدلة قبل كوفيد-19 وتلك المستخلصة من حالات الانقطاع عن الدراسة السابقة، أنه من الصعب التعويض عن التعليم بالنسبة للأطفال الذين تأخروا عن نظرائهم. في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يتراجع أطفال المدارس الابتدائية عن مستوى الكفاءة المناسب، وقد تم بالفعل تحديد وجود أزمة تعلم حتى قبل بدء الجائحة. وعلاوة على ذلك، بات التعليم غير فعال بسبب التفاوت الكبير في مستويات التعلم في الفصول الدراسية، إلى جانب اعتماد مناهج مفرطة التعقيد. ولا تتطابق المناهج الدراسية المعقدة بشكل جيد مع مستوى تعلم كل طالب، حيث يتراجع الطلاب الذين لا يتقنون المهارات الأساسية ويستمر تراجعهم هذا. لقد تسببت جائحة كوفيد-19 بتفاقم هذا الوضع وتأخر المزيد من الأطفال عن المناهج الدراسية وظهور مجموعات متفاوتة من مستويات التعلم داخل الفصل الدراسي الواحد. كيف يمكن مواجهة هذه التحديات؟ لقد ثبت أن توجيه التعليم بحسب مستوى تعلم الطفل تدبير فعال من حيث التكلفة في مساعدة الطلاب على التعويض عما خسروه، وذلك وفق نماذج متعددة تشمل جمع الأطفال حسب المستوى طوال اليوم أو خلال جزء منه؛ واستخدام المعلمين الحكوميين أو المتطوعين أو مساعدي المعلمين لتوفير تعليم هادف (على سبيل المثال في الهند وغانا). يمكن للبلدان أيضاً النظر في تقديم برامج تعويض خارج المدرسة يمكن العمل بها مع مجموعات أصغر من الطلاب. ولتحقيق هدف التعويض، من الضروري تقييم مستويات تعلم الطلاب عند إعادة فتح المدارس. ولكن من المؤسف أن أقل من نصف البلدان ذكرت أنها وضعت خطأً لتقييم خسائر التعلم المرتبطة بإغلاق المدارس، على الرغم من أن الأدلة الأولية تشير إلى أن خسائر التعلم تصل إلى عام دراسي كامل في الهند، وحتى 81% من العام الدراسي لطلاب الصف الرابع في جنوب أفريقيا. وبالنظر إلى هذه الخسائر، ثمة حاجة إلى بذل جهود متضافرة للتركيز على المهارات الأساسية واستخدام بيانات التعلم لتوجيه التعليم بحسب مستوى كل طفل. يشكل إصلاح المناهج الدراسية لمواءمة التعليم اليومي بشكل أفضل مع مستوى الأطفال أحد الإصلاحات الطموحة التي يمكن أن تزيد من تعويض الطلاب وأن يمنع تراجعهم في المقام الأول. وتشير الأدلة المستقاة من ترازيا إلى أن إدخال تغييرات على المناهج الدراسية يمكن أن يحسن التعلم بشكل فعال من حيث التكلفة، على الرغم من أن هذه التغييرات تستغرق وقتاً طويلاً ويصعب القيام بها بالطريقة المناسبة. يفتح السياق الذي أنشأه كوفيد-19 الباب للحكومات لإعادة التفكير في كيفية ضمان إعطاء أولوية أكبر للمهارات الأساسية، من جملة إصلاحات أخرى. وكما يبين الجدول 2، أعرب ما يقرب من نصف البلدان المنخفضة الدخل عن خطط لإعادة تكييف المناهج الدراسية وإعطاء أولوية قصوى لمحو الأمية والحساب، في حين أن النصف الآخر لم يفعل ذلك. وقد صُنّف هذا الإصلاح في تقريرنا السابق على أنه ينطوي على إمكانات عالية. تتوفر قاعدة أدلة واضحة حول أهمية التركيز المتضافر على تعلم القراءة والكتابة والحساب في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. من شأن إجراء تقييم دقيق أن يساعد البلدان على تحديد المتطلبات اللازمة للنجاح في إطلاق إصلاحات المناهج هذه، وذلك بعد تقييم مستويات تعلم الطلاب عند العودة إلى المدرسة.

تتضمن بعض السياسات البديلة التي يمكن أن تساعد في سد فجوات التعلم زيادة مقدار الوقت الذي يقضيه الأطفال في المدرسة. وعلى سبيل المثال، قد تكون إحدى الطرق لتحقيق ذلك هي مواصلة العام الدراسي في العام التالي وهي السياسة التي اعتمدها الحكومة الكينية. سيكون توجيه الدعم التعليمي لفئات الأقليات والسكان المعرضين للخطر أمراً حاسماً لضمان الإنصاف.

الاستفادة من التكنولوجيا الحالية: تجنب توفير الأجهزة من دون دعم، والاستفادة من التكنولوجيا المتاحة بالفعل، والتركيز على الأصول التربوية الجيدة (التي تتيحها التكنولوجيا بدلاً من استبدالها بها)

#### الأدلة الداعمة

تمثل أحد تدابير التخفيف الشائعة للوصول إلى الطلاب أثناء تعطل المدارس خلال كوفيد-19، في اعتماد التعلم عن بعد القائم على التكنولوجيا. وكما ذكرنا سابقاً في التقرير، يشير النجاح المحدود للتعلم عن بعد في معظم أنظمة التعليم إلى أن التكنولوجيا غالباً ما يتم استخدامها بشكل غير فعال. في معظم البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل، كان الوصول إلى الإنترنت محدوداً عندما بدأت الجائحة وثبت أنه من الصعب توسيع الوصول إلى الشبكة بسرعة. في بعض الحالات، اختارت البلدان توسيع الوصول إلى الأجهزة، ولكن تشير مؤلفات كثيرة صدرت قبل الجائحة إلى أن تأثير توفر أجهزة الكمبيوتر على التعلم يبقى ضئيلاً. ولكن، يمكن تطبيق ابتكارات تكنولوجية فعالة من حيث التكلفة لدعم التعلم في الحالات التي يشمل فيها التوسع مزيجاً مناسباً من الأجهزة والبرمجيات وبناء القدرات ودعم البنية التحتية التكنولوجية. ولقد اعتمدت الاستخدامات الواعدة للتكنولوجيا على البرمجيات التكيفية للمساعدة في تعليم الأطفال "بحسب مستواهم" عندما تكون التكنولوجيا والهياكل الأساسية القائمة موجودة بالفعل. وبسبب تعليق الحضور إلى المدرسة، غالباً ما كانت التكنولوجيا ضرورية للوصول إلى الطلاب خارج المدرسة. ونظراً لأن أكثر من 80% من الأسر في البيئات منخفضة ومتوسطة الدخل تتمتع بإمكانية الوصول إلى هواتف ذات ميزات بسيطة، كانت الاستفادة من هذه البنية التحتية واعدة، مما سمح بتركيز موارد التعليم على المحتوى وليس على الأجهزة. تشير الأدلة المتوفرة قبل الجائحة إلى أن الرسائل النصية قد تكون فعالة في تحسين التعلم<sup>25</sup> (أدلة من النيجر وشيلي). وخلال الجائحة، تم استخدام التنبيهات النصية بنجاح في البرازيل لزيادة المشاركة التعليمية. تمثل نهج جديد آخر في الاتصالات الهاتفية الأسبوعية المستهدفة التي قام بها المعلمون والمرشدون مع الأهالي أو مقدمي الرعاية و/أو الطلاب (في بوتسوانا وبنغلاديش ونيبال)، وسجل هذا النهج تحسينات فعالة من حيث التكلفة في التعلم في معظم الحالات ولكن ليس في جميعها (سيراليون). في حين أن التدخلات القائمة على الهواتف المحمولة كانت فعالة للغاية من حيث التكلفة في بعض البيئات، ظل استخدام الهواتف المحمولة من قبل الحكومات منخفضاً في البلدان منخفضة الدخل (17% مقارنة بـ 57% في البلدان متوسطة الدخل، وفقاً لاستبيان التعليم الوطني بشأن الاستجابة لإغلاق المدارس بسبب كوفيد-19 الذي تم استكشافه في القسم 2). وبالتالي، ينبغي مواصلة اختبار استخدام التدخلات القائمة على الهواتف النقالة واعتمادها نظراً لفعاليتها المحتملة من حيث التكلفة. ترتفع إمكانية الوصول إلى الراديو في البلدان المنخفضة الدخل. لكن على الرغم من استخدام العديد من البلدان التعليم الإذاعي أثناء الجائحة، لا يوجد دليل يُذكر على فعالية هذه التدخلات في هذا السياق<sup>26</sup>. ويجب إعطاء الأولوية لتوليد هذه الأدلة بما أن الراديو هو جهاز بسيط فعال منخفض التكلفة لإرسال الرسائل. ويشكل ذلك خطوة حاسمة في تقييم جدوى توسيع نطاق التدخلات التي تعتمد على هذه التكنولوجيا. بشكل عام، يعد توفير البرامج عبر الهاتف من خلال الرسائل النصية واتصال المعلمين بالطلاب و/أو مقدمي الرعاية نهجاً واعداً للغاية على الرغم من أنه لم يتم اختباره بعد على نطاق واسع. وهو مفيد بشكل خاص في السياقات التي يكون فيها نقص أجهزة الكمبيوتر سبباً لجعل التعلم عن بعد مستحيلاً. يمكن للدول الاستفادة من عدة برامج ناجحة للحصول على تفاصيل لتصميم البرامج، ولكن يُعتبر نطاق تطوير البرامج عبر الهاتف الجوال أكبر بكثير<sup>27</sup>.

26 قبل الجائحة، تمت أيضاً دراسة آثار الإذاعة والتلفزيون كوسيلة لتقديم التعليم في عدد محدود من الحالات. تشمل بعض الأمثلة جاميسون وآخرون. (1981) ومؤخراً واتسون وآخرون. (2020).

عند تواجد أجهزة الكمبيوتر، يمكن للاستفادة من هذه الأجهزة عبر استخدام برمجيات التعلم المكيفة لضمان الحصول علي تعليم موجّه، أن يكون استجابة فعالة من حيث التكلفة لكوفيد-19 حين عودة الطلاب إلى الصفوف. أخيراً، وفي حين أن بعض التدخلات القائمة على التكنولوجيا تبدو واعدة، فإن العديد منها ليس كذلك، مما يدعو إلى استخدام التكنولوجيا بعناية وتكييفها واختبارها عند الاقتضاء.

27 تتضمن بعض الأمثلة تكملة الرسائل بمقاطع الفيديو أو الصور أو الروابط أو غيرها من المرفقات؛ واعتماد أحجام مختلفة للمجموعات المشاركة في تدخلات الفيديو عبر الهاتف؛ وتوجيه المحتوى إلى مقدمي الرعاية أو الأهالي؛ واستكشاف استخدام الهواتف الذكية في المناطق ذات الوصول الأكبر إلى الإنترنت.

تشجيع مشاركة الأهالي: إشراك الأهالي في التعليم مباشرة أو من خلال المشاركة بنشاط في المدرسة

## الأدلة الداعمة

تسببت جائحة كوفيد-19 بدفع العديد من الأهالي إلى المشاركة بشكل مباشر في تعليم أطفالهم. في الأسر ذات الدخل المنخفض، عادة ما يكون لدى الأهالي موارد تعليمية أقل ويكرسون وقتاً أقل لتعليم أطفالهم مقارنة مع الوقت الذي يخصصه الأهالي ذوو الدخل المرتفع. نظراً لأن التعليم يحدث في الأسرة وفي المدرسة، من القِيم أن يتم تسهيل مشاركة الأهالي بشكل فعال في تعليم أطفالهم. ويجب تصميم هذه المشاركة بطريقة لا تضع عبئاً غير ضروري على الأهالي. تشير الأدلة الناشئة في بوتسوانا وبنغلاديش إلى أن دعم الأهالي للمشاركة في تمارين تعلم قصيرة ومحددة الهدف مع أطفالهم يؤدي إلى آثار إيجابية في المدرسة الابتدائية. تعزز هذه الأدلة أيضاً النتائج المستخلصة من مراجعة أجريت في بيئات غير متعلقة بكوفيد-19 التي كشفت عن أن التدخلات التي تشمل أولياء الأمور عبر الهواتف والرسائل النصية ورسائل البريد الإلكتروني كانت ناجحة في السياقات التي تكون فيها الاتصالات ثنائية الاتجاه ومخصصة وإيجابية. أظهرت الأدلة خلال كوفيد-19 أن الدعم بالرسائل النصية القصيرة للأهالي في رياض الأطفال عزز من تعلم الأطفال في كوستاريكا. بالإضافة إلى ذلك، تشير الأدلة إلى أن قيام الأهالي بالقراءة للأطفال قد يساعد في الحد من خسائر التعلم المتعلقة بإغلاق المدارس في رياض الأطفال والمستويات الابتدائية، ولكن ثمة حاجة إلى المزيد من الأدلة لفهم كيفية إنجاح هذا النهج في المناطق التي ترتفع فيها مستويات الأمية بين البالغين (على سبيل المثال، من خلال التركيز على الأشقاء الأكبر سناً). تضمنت العديد من التدخلات لدعم مشاركة الوالدين في التعليم قبل الجائحة تدخلات تقوم على المعلومات والمساءلة. وشملت دفع المشاركة التعليمية الإضافية (شيلي) ومشاركة المعلومات حول تعليم الطفل (غانا، وملاوي، والمكسيك، وفرنسا، والولايات المتحدة). تبدو هذه التدخلات واعدة حتى في البيئات منخفضة الموارد، ولكن غالباً فقط عندما يتوفر مسار واضح للتأثير على جودة التعليم (على سبيل المثال، كما كانت الحال في إندونيسيا وكينيا ولكن ليس في الهند). لكن ثمة حاجة إلى المزيد من الأدلة حول مدى قدرة التدخلات القائمة على المساءلة على تحسين التعليم والتعلم خلال الاضطرابات التي تسببت بها جائحة كوفيد-19 في المدارس. ويمكن أيضاً الاستفادة من مشاركة الأهالي لتحسين الصحة العقلية للأطفال. تظهر الوثائق أن كوفيد-19 قد يؤدي إلى تدهور الصحة العقلية لدى الأطفال ومقدمي الرعاية الذين كانوا بالفعل عرضة لهذا الخطر، ما قد يؤدي إلى حالات جديدة من الأمراض العقلية. وجدت التدخلات السابقة التي استهدفت الأطفال ومقدمي الرعاية الذين يعانون من الأزمات الإنسانية، والتي ركزت على مهارات تربية الأهل والمهارات الاجتماعية، أن نسبة إلقاء اللوم على الغير ومشاكل الانتباه قد انخفضت. وثمة حاجة إلى مزيد من الأدلة لاستنتاج الإجراءات التي تتفح وتلك التي لا تتفح بالضبط في السياق الحالي، ولكننا نعتقد أن مواصلة استكشاف هذا المسار أمر هام. وبشكل عام، تشير الأدلة إلى أن التدخلات لتعزيز مشاركة الأهالي في تعليم أطفالهم يمكن أن تحسن تعلم الطلاب إما عبر دعم تعليم الأهالي المباشر أو عبر زيادة مساءلة أنظمة التعليم عندما يتوفر مسار للتأثير على جودة التعليم.

ومع ذلك؛ بينما أبلغت أكثر من 50 ٪ من الدول مرتفعة الدخل عن محاولة إشراك الأهالي في التعليم، فإن عدداً قليلاً من البلدان منخفضة الدخل في عينتنا أبلغت عن القيام بذلك. من المهم بعد الجائحة بذل جهود لاعتماد استراتيجيات فعالة لإشراك الأهالي، واختبار استراتيجيات جديدة، ويجب أن يشكل ذلك مجالاً للتركيز في المستقبل القريب.

## الخاتمة

أدى إغلاق المدارس على نطاق واسع خلال جائحة كوفيد-19 إلى خسارة غير مسبوقة في رأس المال البشري بسبب خسائر التعلم وتأثيراتها على رفاه الأطفال. وسيترتب عن ذلك تكاليف طويلة الأجل على تعليم الأطفال ورفاههم، فضلاً عن خسائر اقتصادية من خلال انخفاض الإنتاجية المستقبلية التي تُقدر تكلفتها بتريليونات الدولارات. تشير الأدلة ما قبل الجائحة والأدلة الناتجة عن الابتكارات خلال الجائحة إلى طرق عملية يمكن للبلدان اعتمادها لمعالجة هذه الخسائر بطريقة فعالة من حيث التكلفة. أكثر الحاجات ضرورةً هي عودة جميع المدارس إلى العمل بالكامل على أساس الحضور، وتقديم تعليم إضافي، وجعل إغلاق المدارس ورياض الأطفال الملاذ الأخير للتخفيف من انتشار كوفيد-19. يمكن إبقاء انتقال العدوى عند مستوى منخفض داخل المدارس من خلال إعطاء الأولوية لتلقيح المعلمين، واستخدام الكمادات الجراحية، والتهوية الجيدة. حيث يساعد ذلك على الحد من الضرر الذي تسببه الجائحة على تعليم الأطفال في جميع أنحاء العالم. ونتجت عن حالات إغلاق المدارس السابقة سلسلة من النهج العملية والمثبتة والفعالة من حيث التكلفة، التي يمكنها تسهيل التحاق الأطفال بالتعلم والضائع والتخفيف من تداعيات الاضطرابات المدرسية الجارية. 28 وتشكل العودة إلى المدرسة تحدياً لكل من المدرسين والمدارس على السواء. ومع إعادة فتح المدارس، يتوجب على هذه المؤسسات معالجة انخفاض مستويات تعلم الطلاب، وازدياد التباين في مستويات التعلم داخل الفصل الدراسي نفسه، والآثار الاجتماعية والعاطفية الناتجة عن إغلاق المدارس. نشجع جميع البلدان على تقييم الخسائر التي لحقت بتعليم الأطفال نتيجة للجائحة، واستخدام هذا التقرير كمورد لاعتماد إجراءات محددة وفعالة من حيث التكلفة لمعالجة تلك الخسائر.

## المراجع

انقر هنا للحصول على المراجع الموسعة